

# العلماء وعدم الإهتمام بمتن الحديث

يحيى محمد

قيل ان الطريق الى معرفة فساد الحديث هو << ان يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والادلة المنصوصة فيها، نحو الاخبار عن قدم الأجسام ونفي الصانع وما اشبه ذلك، أو يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة أو اجمعت الأمة على رده، أو يكون خبراً عن أمر من أمور الدين يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فإذا ورد وروداً لا يوجب العلم من حيث الضرورة أو الدليل علم بطلانه.. أو يكون خبراً عن أمر جسيم ونبأ عظيم مثل خروج أهل اقليم بأسرهم على الامام أو حصر العدو لأهل الموسم عن البيت الحرام فلا ينقل نقل مثله بل يرد وروداً خاصاً لا يوجب العلم فيدل ذلك على فساد، لان العادة جارية بتظاهر الاخبار عما هذه سبيله >> [1]. وذهب ابن الجوزي الى << ان الحديث الذي يخالف المعقول، أو يناقض الاصول، فانه موضوع دون حاجة لتكلف اعتبار رواته، حيث ان المستحيل لو صدر عن الثقات فانه يرد وينسب اليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لانهم أخبروا بمستحيل >> [2].

وابلغ من ذلك ما قدمه ابن خلدون من منهج في نقد متن الحديث، وإن كان نفسه لا يعد من علماء هذا الفن. فقد وضع معياراً لقبول الحديث أو رده، وهو العرض على السنن الكونية والعمرانية (الاجتماعية) فاعتبر انه لا بد من معرفة الحاضر لقياس الماضي عليه، وبذلك تثبت السنن، وعندها يمكن عرض الحديث على هذه السنن فيرد ما يعارضها، ولا يؤخذ بالمتفق ما لم يصحح السند، وذلك طبقاً للمهمة التي تعارف عليها علماء الحديث. فالحديث عند هذا المفكر مردد بين الامكان والاستحالة، اما الكشف عن صدقه فهو خارج عن دائرة منهجه واختصاصه، بل يدخل ضمن اهتمام علماء الحديث من الجرح التعديل وضبط السند [3]. وكما قال في (المقدمة): << ان الاخبار اذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم اصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والاحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق، وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً ولم يعرضوها على اصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة فضلوها عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط... فالماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء >> [4]. وقال ايضاً: ان تمحيص الاخبار << انما هو بمعرفة طبائع العمران وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الاخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة ولا يرجع الى تعديل الرواة حتى يعلم ان ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، واما اذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والترجيح. ولقد عد اهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله

العقل، وانما كان التعديل والتجريح هو المعبر في صحة الاخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف انشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها وسبيل صحة الظن الثقة بالرواية بالعدالة والضبط . واما الاخبار عن الوقائع فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب ان ينظر في امكان وقوعه وصار فيها ذلك اهم من التعديل ومقدماته عليه، اذ فائدة الانشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، واذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة ان ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن ان يعرض له، واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه»<sup>[5]</sup>.

اما علماء الحديث فمن الثابت انهم قلما يتعرضون لنقد المتن، وغايتهم المثلى هي نقد السند فحسب. وغالباً ما يكون رفضهم لمتون بعض الاحاديث غير منفصل عن رفض السند. فالاعتراض على السند الضعيف قد يفضي في الوقت ذاته الى الطعن في المتن المختل، لكن وجود السند القوي لا يبعث على رفض مثل هذا الاخير. وعليه غالباً ما تكون الروايات المختلة المتن في الصحاح بعيدة عن التحقيق والنقد، خلافاً لغيرها من الروايات التي ترد في الكتب الاخرى. فمثلاً يضطر العلماء احياناً الى تأويل الحديث قوي السند عندما لا يتفق ظاهره مع الواقع، كالحديث الوارد في صحيح مسلم: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم»<sup>[6]</sup>، لكنهم يفعلون العكس فيما لو كان الحديث ضعيف السند، اذ يبادرون الى تكذيبه - دون تأويله - مثل الحديث القائل: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة.»<sup>[7]</sup> فمع ان هذا الحديث يتفق ظاهره مع الحديث الوارد في صحيح مسلم، الا انه مكذب هنا ومؤول هناك. فقد قيل ان الحديث الاخير مخالف للواقع المشاهد، فأكثر الأئمة وأشهرهم ذكراً هم ممن ولدوا بعد القرن الاول للهجرة<sup>[7]</sup>. وعلى هذه الشاكلة حديث الحمام، حيث رده العلماء معولين على الواقع التاريخي، وهو ان النبي لم يدخل حماماً قط، وان الحجاز في عصره لم تكن تعرف الحمامات. ومثل ذلك حديث وضع الجزية على أهل خيبر، حيث رده العلماء لأن الحوادث التاريخية لا تؤيده<sup>[8]</sup>. في حين سعى جماعة من العلماء الى الدفاع عن أحاديث وردت في صحيح مسلم تخالف بدورها الوثائق التاريخية بتأويلات بعيدة، كما هو الحال مع حديث تزويج ابي سفيان ابنته أم حبيبة للنبي (ص) وامارته للمسلمين في محاربة الكافرين.

وينطبق هذا الحال على الاحاديث الخاصة بالمسائل الطبية وما شاكلها، فعندما تتصف بضعف السند ولا تتفق مع ظواهر الحس والواقع فان العلماء يكذبونها، لكنهم لا يعترضون على امثالها من الاحاديث الواردة في الصحاح، بل تجد من يقول انه جرب مضمون الحديث الفلاني، او انه شهد صحته لدى ممارسة الناس، وذلك بدافع التقرير لا الفحص والاستجواب. والعملية أشبه بتسامح العلماء في دعاوى الاجماع الصادرة بين الحين والآخر، لذلك لم تعد حجة، للشك في صدقها، وانها كثيراً ما تكون معارضة بدعاوى مضادة.

لقد اهتم عدد من العلماء النقاد بالاحاديث الضعيفة تبعاً لما تحمله من متون فاسدة، كالذي شرع به ابن القيم الجوزية، حيث كذب الكثير من الاحاديث لاعتبارات مختلفة، فبعضها يتعارض مع صريح القرآن الكريم كحديث ان الله خلق السموات والأرض يوم عاشوراء<sup>[9]</sup>، والحديث كما هو واضح يتعارض والقرآن الكريم. ومثله حديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن الآن في الألف السابعة، واعتبر ذلك من أبين الكذب؛ لأنه لو كان صحيحاً لكان الناس علموا أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وإحدى وخمسون سنة والله تعالى يقول: ((يسألونك عن الساعة أيا نمرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسألونك كأنك حفي عنها قل إنما علمها عند الله)) (الأعراف 187) ويقول: ((إن الله عنده علم الساعة)) (لقمان 34) وقال النبي (ص) لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله<sup>[10]</sup>. ومن ذلك أيضاً أحاديث صخرة بيت المقدس، كالحديث الذي يروى في الصخرة أنها عرش الله الأدنى، وقيل انه لما سمع عروة بن الزبير هذا الحديث قال: سبحان الله يقول تعالى: ((وسع كرسيه السموات والأرض)) (البقرة 255) وتكون الصخرة عرشه الأدنى! وقد عد ابن القيم هذا الحديث مما افتراه المزورون ليكثروا بذلك سواد الزائرين<sup>[11]</sup>.

كما كذب ابن القيم الاحاديث التي تتضمن الذم العنصري والعنصري، كاحاديث ذم السودان والحبشة والزنوج والأتراك والخصيان والمماليك وغيرها، واعتبرها جميعاً من الاحاديث الموضوعة<sup>[12]</sup>.

وكذب أيضاً الاحاديث المخالفة للعقل والواقع، كحديث إن الأرض على صخرة، والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه تحركت الصخرة فتحركت الأرض، وهي الزلزلة<sup>[13]</sup>. ونقل جملة من الاحاديث التي يكذبها الحس؛ مثل حديث الباذنجان لما أكل له، والباذنجان شفاء من كل داء<sup>[14]</sup>، وحديث عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب ويكثر الدمة قدس فيه سبعون نبياً<sup>[15]</sup>، وحديث اشربوا على الطعام تشبعوا<sup>[16]</sup>، وحديث إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه<sup>[17]</sup>، وحديث أكذب الناس الصباغون والصواغون<sup>[18]</sup>.

لكن رغم ان ابن القيم رفض الكثير من الاحاديث المتعلقة بالامور الطبية وما شاكلها استناداً الى مشاهدة الحس والواقع، الا انه تعامل مع نظائرها من الاحاديث الواردة في الصحاح معاملة المسلمين، ومن ذلك انه حمل الاحاديث الخاصة بالتمر والكمأة وامقال الذباب على اليقين والصحة<sup>[19]</sup>.

ولا يفهم من هذا ان ابن القيم لم يمارس دور النقد لبعض المتون الواردة في الصحاح، بل على العكس انه كذب عدداً منها لاعتبارات مختلفة، ابرزها ان بعضها يخالف القرآن كما جاء في صحيح مسلم، مثل حديث تلقيح التمر، حيث قال النبي (ص): ما أرى لو تركتموه يضره شيء، فتركوه فجاء شيصاً، فقال: أنتم أعلم بدنياكم<sup>[20]</sup>، واعتبر ابن القيم ذلك مخالفاً لقوله تعالى: ((قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب)) (الأنعام 5) وقوله: ((ولو كنت أعلم

الغيب لاستكثرت من الخير)) (الأعراف(188/21<sup>[1]</sup>)، رغم ان ما ذكره لا دلالة له على المنافاة، وذلك لان العلم بما يثمره النخل ليس من امور الغيب، وان علم النبي به، سواء صح أم لم يصح، هو من الامور الدنيوية التي تعلم بالخبرة والتعلم.

كما كذب الحديث المروي في صحيح مسلم عن ابي هريرة من ان الله خلق السماوات والارض في سبعة ايام، حيث جاء عنه انه قال: أخذ رسول الله (ص) بيدي فقال: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل<sup>[22]</sup>. وواضح ان الحديث يتضمن مدة التخليق سبعة ايام. وقد اعترض ابن القيم عليه واعتبر ان الغلط وقع في رفعه، معتقداً انه من قول كعب الأحبار، مع ان الحديث لو كان مروياً عن ابي هريرة حقاً لكان الكذب فيه مفضوحاً، وهو على رأي عدد من العلماء ومنهم البخاري يخالف ما خبره الله تعالى من أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام<sup>[23]</sup>. واعترض بعض الحفاظ على هذا الحديث من حيث ما اتفق عليه الناس من ان يوم السبت لم يقع فيه خلق، وان ابتداء الخلق يوم الاحد<sup>[24]</sup>، وذلك كما يراه اليهود!

وعموماً رغم ان كتب الصحاح قد احتوت على الكثير من الروايات المختلفة المتن الا ان العلماء تعاملوا معها - في الغالب - معاملة المسلمات. ويأتي اختلالها كونها تتعارض إما مع الحقائق الحسية والكونية، او مع السنن الحياتية، او مع الاعتبارات التاريخية الموثقة، او مع القيم والضرورات الدينية، او مع النصوص القرآنية، او مع غيرها من متون الاخبار الاخرى، كالذي كشفنا عنه في كتابنا (مشكلة الحديث).

[1] الكفاية في علم الرواية، باب الكلام في الاخبار وتقسيمها.

[2] الموضوعات، ج1، ص106

[3] مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الهلال، 1986م، ص9-10

[4] المصدر السابق، ص. 17.

[5] المصدر السابق، ص. 34.

[6] صحيح مسلم، ج 4، حديث. 2539.

[7] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصدر سابق، ص 274

[8] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص. 274.

[9] ابن القيم الجوزية: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة 58 (لم تذكر ارقام صفحاته).

[10] ابن القيم: نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة 93 (لم تذكر ارقام صفحاته).

[11] ومما علق به ابن القيم على هذا الحديث قوله: ان أرفع شيء في الصخرة أنها كانت قبلة اليهود وهي في المكان كيوم السبت في الزمان أبدل الله بها الأمة المحمدية الكعبة البيت الحرام. ولما أراد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن يبني المسجد الأقصى استشار الناس هل يجعله أمام الصخرة أو خلفها، فقال له كعب: يا أمير المؤمنين ابنه خلف الصخرة، فقال عمر: يا ابن اليهودية خالطتك اليهودية، بل أبنيه أمام الصخرة حتى لا يستقبلها المصلون، فبناه حيث هي اليوم (نقد المنقول، فقرة. 94)

[12] مثل حديث: دعوني من السودان إنما الأسود لبطنه وفرجه. وحديث: الزنجي إذا شبع زنا وإذا جاع سرق. وحديث: إياكم والزنج فإنه خلق مشوه. وحديث انه رأى طعاماً فقال: لمن هذا؟ فقال العباس: للحبشة أطعمهم، قال: لا تفعل إنهم إن جاعوا سرقوا وإن شبعوا زنوا. وحديث: لو علم الله في الخصيان خيراً لأخرج من أصلابهم ذرية يعبدون الله. وحديث: شر المال في آخر الزمان المماليك (نقد المنقول، فقرة. 115)

[13] نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، فقرة 89

[14] حيث علق عليهما ابن القيم بقوله: قَبَّحَ الله واضعهما فإن هذا لو قاله يوحنا أمهر الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمي والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزد لها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 55).

[15] قيل انه سئل عبد الله بن المبارك عن هذا الحديث فقيل له إنه يروى عنك، فقال وعني أيضاً أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود، ولو قدس فيه نبي واحد لكان شفاء من الأدواء فكيف بسبعين نبياً وقد سماه الله تعالى ((أدنى))؟! ونعى ابن المبارك على من اختاره على المن والسلوى وجعله قرين الثوم والبصل. وذكر أن مضاره كثيرة، حيث فيه تهيج السوداء والنفخ والرياح الغليظة وضيق النفس والدم الفاسد وغير ذلك من المضار المحسوسة (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 57).

[16] حيث رأى ابن القيم أن الشرب على الطعام يفسده ويمنع من استقراره في المعدة ومن كمال نضجه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 59).

[17] حيث اعتبره ابن القيم مخالفاً للحس وإن صححه بعض الناس. وقال ابن القيم بهذا الصدد: أن الحس يشهد بوضعه؛ لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي (ص) لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 56).

[18] وقد اعتبره ابن القيم منافاً للحس، إذ إن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم. وقد تأول البعض هذا الحديث بأن المراد بالصباغ هو الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزينه والصواغ الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، لكن ابن القيم رد على هذا القول واعتبره تكلفاً بارداً لتأويل حديث باطل (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 60).

[19] من المسلمات التي ذكرها ابن القيم بهذا الصدد ما جاء حول تعليقه عن حديث التمرات السبع من تمر العالية، وهو أحد أصناف التمر، حيث ورد الحديث في الصحيحين بأن من اصطبغ بها لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر. وعلق ابن القيم على ذلك بأن هذه الفائدة والخواص لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاها عنهم الأطباء بالقبول والاذعان

والانقياد، مع ان القائل انما معه الحدس والتخمين والظن، فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحى اولى ان تتلقى اقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض (ابن القيم: زاد المعاد، شبكة المشكاة، ج3، ص.92)

[20] نص الحديث الذي روي عن عائشة وعن أنس هو أن النبي (ص) مر بقوم يلحقون فقال: لو لم تفعلوا لصلح، فخرج شيصاً، فمر بهم فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم (صحيح مسلم، حديث (2363)

[21] نقد المنقول، فقرة 93

[22] صحيح مسلم، حديث 2789، وفي رواية ذكرها السيوطي في (الدر المنثور) ان ابا هريرة قال: أخذ رسول الله (ص) بيدي فقال: يا أبا هريرة إن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش فخلق التربة يوم السبت، والجبال يوم الأحد... الخ (جلال الدين السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة، بيروت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج3، ص.91)

[23] نقد المنقول، فقرة 93.

[24] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص.62